



2002 / 8



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

فهرس العدد

الصفحة

مسلسل

الافتتاحية:

١ سوق النفط وطبيعة المرحلة الراهنة



تقارير وتحليلات:

٢ المعارضة العراقية: انقسامات داخلية ومشكلات مع الأطراف الدولية ..

٤ إشكاليات تسعير النفط العراقي

٦ زيارة رودريجيز إلى السعودية وإيران واختيار أمين عام جديد لـ «أوبك» ..

٨ آفاق حل قضية تقسيم موارد بحر قزوين

١٠ خبراء: الحرب ضد الإرهاب تدخل مرحلة جديدة



أخبار الساعة حول العالم:

١٢ طهران

١٣ باريس

١٤ واشنطن



١٥ علوم وتكنولوجيا



أهم الأحداث :

١٦ وزاري «التعاون» يعقد اليوم في جدة

١٦ لقاءات أساسية حول الشرق الأوسط في واشنطن بين مبارك وبوش

١٦ تشيني يطالب باتخاذ إجراء ضد العراق

١٦ صحيفة «الشرق الأوسط»: إيران تزيد ميزانية «الجهاد الإسلامي»

١٧ باكستان تسقط طائرة هندية من دون طيار

١٧ بوش يعلن رسميا إنشاء وزارة للأمن الداخلي

١٧ قمة بطرسبرج تختتم أعمالها بميثاق لمكافحة الإرهاب



١٨ شريط الأنباء



من إصدارات المركز:

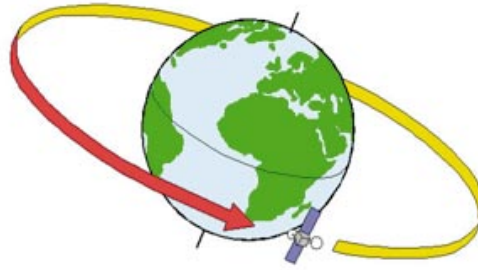
محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول

٢٠ الخليج العربية

* ملاحظاتكم واستفساراتكم ، يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel : (00971 - 2) 6425697 - 6427000 Fax : (00971 - 2) 6428231 - 6426525





سوق النفط وطبيعة المرحلة الراهنة

بعد ثلاثة أسابيع فقط من استئناف صادراته النفطية إثر توقف دام شهراً واحداً، عاد العراق مرة أخرى إلى وقف تام لهذه الصادرات اعتباراً من يوم الاثنين الماضي، وهذه المرة بسبب «سياسة تسعير النفط بأثر رجعي التي تتبعها الأمم المتحدة»، إذ برر المسؤولون العراقيون وقف التصدير بأن مثل هذه السياسة أدت إلى إبعاد المشترين عن الخام العراقي. وبصرف النظر عن الحلافات الدائرة حول تسعير النفط العراقي، فثمة وجه للغرابة في التطورات الأخيرة يكمن في ردة فعل السوق على توقف الإمدادات العراقية مجدداً رغم ما يعنيه ذلك من حرمان السوق من الخام العراقي الذي ارتفعت صادراته بشكل ملموس في الأسبوع الذي سبق قرار وقف التصدير إلى ٢,١٩ مليون برميل يومياً. فمثلما حدث في المرتين السابقتين لتوقف الصادرات العراقية في نوفمبر ٢٠٠٠ وإبريل ٢٠٠٢، تجاهلت الأسواق تماماً هذا النبأ والتفتت إلى عوامل أخرى. فعلى عكس ما هو متوقع أعقب توقف الصادرات العراقية هبوط في أسعار الخام تزايدت حدته الأربعاء الماضي بعد صدور بيانات أظهرت ارتفاعاً في المخزونات من الخام في الولايات المتحدة.

لعل أفضل ما يفسر ردة، أو عدم ردة، فعل الأسعار للقرار العراقي هو ما اكتسبته سوق النفط العالمية مؤخراً من «مناعة» حيال التأثير الذي تتركه الصادرات العراقية، في توقفها أو استئنافها على الإمدادات وعلى مواقف المتعاملين. فقد تكرر مثل هذا الأمر أكثر من مرة حتى باتت تأثيراته في السوق محدودة للغاية بحيث لم يعد قرار مثل توقف إمدادات تصل إلى أكثر من مليوني برميل يومياً أو استئنافها يترك أثراً كبيراً في التوقعات. فعلى ما يبدو باتت الأسواق تأخذ في حساباتها الصادرات العراقية وهي في حالة اضطراب متواصل.

ثمة أمر آخر يشار إليه كسبب لتجاهل الأسواق للصادرات العراقية يتمثل في كون حالة الاضطراب تلك وتوقف تصدير الخام العراقي من آن لآخر قد دفعا بالشركات المشتريّة والمصافي إلى التوجه نحو مصادر أخرى بديلة. لكن هبوط الأسعار بدلاً من ارتفاعها يأتي كدليل آخر يؤكد توافر كميات كافية من الإمدادات في الأسواق بحيث تبدد أي حالة من المخاوف، وهو ما ظهر مؤخراً من الاتجاه الهبوطي للأسعار رغم بوادر انتعاش الطلب العالمي.

من هنا تنطوي بعض الدعوات التي تطالب منظمة أوبك بضرورة رفع القيود المفروضة على الإنتاج واستئناف ضخ كميات إضافية من الخام، على قراءة غير دقيقة في أفضل الأحوال للأوضاع الحالية لسوق النفط العالمية. ففي سوق لا تظهر تأثيراً يذكر بغياب صادرات النفط العراقية التي تتجاوز ٤٪ من إجمالي الطلب العالمي، مهما كانت أسبابه وآفاقه، فإن ذلك يعني أن الإمدادات العالمية متوافرة ولا تستدعي من الدول المنتجة زيادة في المدى القصير، وذلك يؤكد أن اتجاه «أوبك» نحو الإبقاء على سقف إنتاجها الحالي من دون تغيير، قبل أن ينعكس ما يستدعي هذا التغيير على الأسعار، هو اتجاه يتماشى وطبيعة المرحلة التي تمر فيها سوق النفط العالمية.



المعارضة العراقية:

انقسامات داخلية ومشكلات مع الأطراف الدولية

منذ أكثر من عشرة أعوام والمعارضة العراقية تتبنى مشروعاً للإطاحة بحكم الرئيس صدام حسين، وذلك بالاعتماد على مساعدة أمريكية متوقعة، إلا أن ثقة المعارضة بالدعم الأمريكي أخذت تتضاءل يوماً بعد آخر، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الماضية وجدت المعارضة العراقية متنفساً جديداً يعيد مطالبها إلى ساحة الأحداث عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش حملته على الإرهاب والتي جعل الرئيس صدام حسين أحد أقطابها الرئيسيين، وفي هذا السياق وعدت الإدارة الأمريكية المعارضة العراقية بعقد مؤتمر يلبي مطالبها، إلا أن عقد هذا المؤتمر يبدو محفوفاً بمشكلات عدة.

في مطلع فبراير الماضي كشفت المعارضة العراقية في الدول الغربية عن وجود نحو ٤٠ ألف مقاتل عراقي يعملون في صفوفها ولمصلحة مشروعها، ووقتها طالبت المعارضة بمساعدات ذات طابع عسكري من الإدارة الأمريكية أو توفير غطاء جوي أمريكي لقوات المعارضة لكي تقوم باجتياح عسكري وشعبي نحو بغداد لإسقاط الحكم الراهن، إلا أن الولايات المتحدة لم تقدم لها سوى بعض المساعدات غير القتالية، وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية عرضة للنقد من قبل أطراف المعارضة، الأمر الذي حدا بالخارجية الأمريكية إلى الإعلان، في الحادي عشر من إبريل الماضي، عن اجتماع جرى بين أقطاب من المعارضة ومساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ريان كروكر، تمخض عنه إقرار عقد مؤتمر في وقت لاحق في خلال عام ٢٠٠٠ الهدف منه وضع برنامج من أجل الوصول إلى ما يسمونه «عراق في ظل حكومة مختلفة».

ومع أن الرئيس بوش لم يدخر جهداً إلا وبذله في تأكيد الإطاحة بحكم الرئيس صدام في كل مناسبة يتحدث فيها مع شعبه والأطراف التي يلتقي معها، خصوصاً ألمانيا وفرنسا وروسيا، فإن الموقف الأمريكي من منظور المعارضة العراقية ينطوي على اختلافات داخلية بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وهو ما حدا بأحد المعارضين العراقيين إلى القول: إن المؤتمر المزمع عقده قد يؤجل إلى إشعار آخر بسبب الخلافات داخل الإدارة الأمريكية التي عرقل بعض أعضائها جهود الخارجية الأمريكية لتنظيم هذا الاجتماع خشية تهميش المؤتمر الوطني العراقي. إلا أن الإدارة الأمريكية أكدت استمرارها في التحضير لعقد مؤتمر للمعارضة العراقية يناقش سبل الإطاحة بالرئيس صدام، وقال ريتشارد

تقرير
سياسي



باوتشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: نحن مستمرون في المضي قدما بالإعداد لمؤتمر يمثل العراقيين بشكل كبير لمناقشة مستقبل العراق بعد الإطاحة بصدام، وإننا نتوقع الحصول على التمويل اللازم، ونتابع مشاوراتنا مع الكونجرس، ومع مختلف العراقيين الذين يمكن أن يشاركوا فيه بشأن عدد من الموضوعات، مثل: موعد المؤتمر، ومكان عقده، والمشاركين فيه.

إن خلاف الإدارة الأمريكية مع حركة الوفاق الوطني يستمد مقوماته من هشاشة البناء التنظيمي لقاعدة وقيادة حركة الوفاق الوطني، ومن هواجس عدم ثقة قيادة المؤتمر بتوجهات الإدارة الأمريكية، فالمنظور الذي تبلور لدى حركة الوفاق نحو الإدارة الأمريكية يقوم على وجهتي نظر نقديتين، الأولى أن الولايات المتحدة «خدعتهم» مرتين إحداهما في عام ١٩٩١ عندما شجع الرئيس جورج بوش الأب شعب العراق على الانتفاض بعد حرب الخليج الثانية لكنه «بخل عليهم بالدعم المطلوب»، ومن ثم عندما تخلت إدارة كلينتون عام ١٩٩٦ عن خطة وضعتها المخابرات الأمريكية بدعم هجوم يشنه الأكراد على الأقاليم الوسطى من العراق مما مكن قوات صدام من اجتياح المناطق الكردية. أما الثانية فهي «التقارب الانفرادي» بين الأمريكيين والفصائل الكردية العراقية، أي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وهو التقارب الذي تسعى الإدارة الأمريكية من خلاله إلى إقامة مكاتب لوكالة المخابرات الأمريكية في المناطق العراقية الشمالية، والذي وجدت فيه قيادة الوفاق الوطني العراقي في الخارج محاولة جديدة لتهميشه والتعامل البراجماتي مع أطراف المعارضة العراقية، وفي مقابل ذلك تعتقد المعارضة الكردية العراقية سوءاً بحركة الوفاق عامة ومسؤولها أحمد الجلبلي، إذ ترى أنهم ليسوا سوى «منظمة عراقية مأجورة من قبل المخابرات الأمريكية».

رغم كل الخلافات فإن المعارضين العراقيين في الخارج يتفقون على هموم عدة ذات منحى جوهري وعميق، وأحد هذه الهموم أن تؤدي أي علامة على تعاون مستجد بين الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد، مهما كان حجمها، إلى حمل صدام على شن حملة عسكرية ضدهم. وكصيغة عملية لتجاوز العقد المستعصية التي أفرزتها الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية من جهة، واعتراضات أطراف معارضة تفضل التحرك تحت مظلة عراقية وتمويل ذاتي على مؤتمرات تمويلها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، تسربت معلومات عن أن مقترحا لعقد مؤتمر موسع للمعارضة بمبادرة ذاتية من «مجموعة الأربعة»، التي تضم كلا من الحزبين الكرديين المنفصلين الرئيسيين: الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحركة الوفاق الوطني.

إن الباعث على هذا اللقاء هو اعتقاد المعارضة العراقية بأن الوقت يمضي من دون نتائج ملموسة أو بما يتناسب ويستجيب للمناخات السائدة في الوسط العراقي المعارض، الذي جرب لسنوات أشكالا ثبت عدم مطابقتها للواقع السياسي، وعدم ترجمتها للأحجام الحقيقية للفصائل المعارضة.



إشكاليات تسعير النفط العراقي

مع بداية مرحلة جديدة من برنامج «النفط مقابل الغذاء» مطلع هذا الشهر، برزت على السطح من جديد أزمة تسعير النفط العراقي، حيث تصر الأمم المتحدة بضغوط من الولايات المتحدة وبريطانيا على تسعير النفط العراقي بأثر رجعي، أي بعد تحميل الشحنات لحرمان العراق من فرصة تحصيل رسوم إضافية على صادراته من النفط، وفيما كان العراق يحذر باستمرار من أن صادراته قد تتراجع بسبب هذه السياسة، توقفت كلياً صادرات النفط العراقي منتصف الأسبوع الماضي.

بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ في إبريل ١٩٩٥ سمح للعراق بتصدير جزء من نفطه لتغطية مشترياته من السلع الأساسية التي يتم توزيعها في العراق تحت إشراف المنظمة الدولية من خلال ما يعرف ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي يتم تقسيمه وتجديده من خلال فترات دورية نصف سنوية. وهذا البرنامج هو الإطار القانوني لحركة التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي، فعائدات النفط العراقي توضع في صندوق خاص لدى الأمم المتحدة لمنع النظام العراقي من التصرف فيها بشراء الأسلحة. وفي المقابل يتقاضى موردو البضائع إلى العراق ثمن بضائعهم من هذا الصندوق بعد إجراءات العرض والطلب والمراقبة التقليدية التي تتولاها لجان الأمم المتحدة. وقد بلغت صادرات العراق النفطية في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» في الفترة منذ بداية تطبيق البرنامج في ١٩٩٦ وحتى مطلع هذا العام نحو ثلاثة مليارات برميل من النفط وبقيمة ٤٩,٦ مليار دولار.

تقرير
اقتصادي

خلال الربع الأول من هذا العام، بلغ متوسط صادرات النفط العراقي نحو ١,٧ مليون برميل يوميا، قبل أن تتوقف كلياً في شهر إبريل الماضي بسبب احتجاج العراق على الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفيما بلغ متوسط صادرات النفط العراقي خلال الشهر الماضي ١,٥ مليون برميل يوميا، أفادت مصادر الأمم المتحدة أن صادرات النفط العراقي زادت بمقدار ٧٠٠ ألف برميل لتصل إلى ٢,٢ مليون برميل في اليوم خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، وتوقفت الصادرات العراقية منتصف الأسبوع الأول من هذا الشهر، أي بعد يوم واحد فقط من بداية مرحلة جديدة من برنامج «النفط مقابل الغذاء» بسبب خلاف بين العراق من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى حول الأسلوب الذي تتبعه الأمم المتحدة في تسعير النفط العراقي، حيث تصر بريطانيا



والولايات المتحدة منذ العام الماضي على تسعير نفط العراق بأثر رجعي أي بعد تحميل الشحنات، حتى لا تسمح للعراق بفرض رسوم إضافية على صادرات النفط دون موافقة الأمم المتحدة.

وفي تقرير صادر عن الكونجرس الأمريكي أفاد بأن العراق حقق أرباحا سرية بقيمة ٦,٦ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية بفضل صفقات نفطية غير شرعية، متمثلة في بيع النفط في السوق السوداء أو تجاوز الحصة التي تسمح الأمم المتحدة بتصديرها، كما أشار التقرير إلى أن الرسوم التي يفرضها العراق بواقع نصف دولار للبرميل الواحد حققت له ٣,٢ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية. وكان العراق قد أوقف صادراته النفطية خلال النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠٠ بعد أن امتنع المشترون في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» عن تلبية مطلب العراق بدفع رسوم إضافية تبلغ ٥٠ سنتا عن كل برميل وتحويلها إلى حساب مصرفي عراقي. ويتم التسعير بأثر رجعي عندما تقوم لجنة العقوبات الدولية بتحديد سعر النفط العراقي خلال شهر بعينه في نهاية ذلك الشهر بعد أن تكون عمليات التحميل والتصدير قد تمت سلفا. وترى الولايات المتحدة وبريطانيا أن هذه السياسة من شأنها أن تمنع العراق من تحديد أسعار النفط دون المستوى السائد في السوق، بحيث يتيح هامشا مربحا يمكنه من فرض رسوم إضافية على المشتريين من أجل الإبقاء على جانب من العائدات النفطية خارج سيطرة الأمم المتحدة في انتهاك للعقوبات المفروضة على العراق.

وفي إطار صيغة التسعير الجديدة تنخفض صادرات العراق بسبب قيام مشتري النفط العراقي بخفض مشترياتهم شاكين من عجزهم عن تحقيق ربح من إعادة بيع شحنات النفط العراقية بسبب تغيير التوقيت الخاص بتحديد الأسعار. وقد صرح مدير برنامج «النفط مقابل الغذاء» في هذا الخصوص بأن الخلاف حول الأسعار أدى إلى تقليص صادرات النفط العراقي بمعدل نصف مليون برميل يوميا. كما لاحظ المراقبون عدم وجود سفن لتحميل النفط في ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط أو ميناء البكر العراقي على الخليج، كما لا يتوقع وصول ناقلات قريبا إلى موانئ التصدير، حيث لا ترغب الشركات في المخاطرة باستئجار ناقلات لتحميل النفط العراقي خاصة في الرحلات الطويلة إلى الولايات المتحدة من غير معرفة سعره النهائي.

منذ بداية برنامج «النفط مقابل الغذاء» ظلت قضية تسعير النفط العراقي مصدر خلاف دائم بين العراق والأمم المتحدة، ولكنها لم تصبح مشكلة حقيقية تهدد بوقف صادرات النفط العراقي إلا في العام الماضي عندما قدمت مؤسسة تسويق النفط العراقي أسعارها المقترحة للصادرات لإقرارها من قبل الأمم المتحدة على أن تسري طيلة شهر أغسطس للشحنات المتجهة إلى الولايات المتحدة وللنصف الأول من الشهر للشحنات المتجهة إلى أوروبا. لكن اللجنة أقرت الأسعار للأيام العشرة الأولى فقط من الشهر، لمنع العراق من الاستفادة من تغيير أسعار النفط.



زيارة رودريجيز إلى السعودية وإيران واختيار أمين عام جديد لـ «أوبك»

المهمة الأصب أمام الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة أوبك ربما تكمن في التوصل إلى اتفاق بشأن اختيار أمين عام جديد للمنظمة بشكل يتجنب الانقسام والخلافات داخل «أوبك». ففي هذه المرحلة التي تمر بها سوق النفط العالمية والتحديات التي تجابهها البلدان المنتجة فإن أحوال ما تكون إليه «أوبك» هو الوحدة والتماسك الداخلي والابتعاد عن الخلاف على قضايا جانبية. وعلى ما يبدو فقد انصبت الزيارة التي قام بها الأمين العام الحالي، علي رودريجيز، إلى السعودية وإيران على تأمين إجماع حول المرشح الجديد.

تجمع التوقعات على أن منظمة أوبك ستقر في اجتماعها المقبل الذي تعقده في نهاية الشهر الجاري الإبقاء على سقف الإنتاج الحالي من دون تغيير وخصوصاً في ضوء التصريحات الأخيرة التي أجمع عليها مسؤولو الدول الأعضاء إلى جانب حركة الأسعار خلال الأسابيع الماضية والتي تشير إلى عدم حاجة السوق إلى كميات إضافية من النفط الخام. بيد أنه ثمة موضوعاً مهماً يتعين على الاجتماع أن يبت فيه وهو اختيار أمين عام جديد للمنظمة خلفاً لأمينها الحالي، علي رودريجيز، الذي سينصرف إلى إدارة شركة «بتروليبوس دي فنزويلا» النفطية الحكومية في بلاده وذلك بعد أن شغل هذا المنصب لفترة ١٤ شهراً فقط من دورته البالغ مدتها ثلاث سنوات.

تقرير
اقتصادي

وقد أعقب إعلان رودريجيز عن عزمه ترك منصبه في «أوبك» انتشار تكهنات متباينة حول اختيار مسؤول لهذا المنصب واحتمالات نشوب الخلافات والانشقاق في صفوف منظمة أوبك بسبب تلك القضية، وخصوصاً أن تعيين أمين عام للمنظمة يحتم الإجماع بين الدول الأعضاء. وفي واقع الأمر ما كان لمثل تلك القضية أن تستحوذ على ذلك القدر من الاهتمام وأحياناً القلق بين صفوف المنظمة لولا ما رافق الاختيار السابق للأمين العام من جدل وخلافات علنية بين أعضاء المنظمة كاد يؤدي إلى إلحاق أبلغ الأضرار بوحدها. فقد تنافس على شغل هذا المنصب ثلاثة مرشحين من السعودية وإيران والعراق قبل أن يتم تدارك الأمر بالإجماع على اختيار رودريجيز الفنزويلي لمنصب الأمين العام. لذلك فتح الإعلان عن عزم الأخير ترك منصبه في المنظمة الباب أمام تكهنات واسعة ومخاوف حقيقية من إمكانية عودة الخلافات مجدداً بين أعضاء المنظمة على اختيار الأمين العام الجديد.

غير أن المظاهر جميعها التي اتسمت بها تحركات وتصريحات مسؤولي «أوبك» على مدى الفترة الماضية منذ إعلان رودريجيز عن نيته بالتخلي عن منصبه توحى بأن منظمة أوبك تدرك ضرورة تجنب



تكرار ما حدث في المرة السابقة وتتجه بشكل جدي ومدروس نحو التوصل إلى إجماع بشأن المرشح المقبل لمنصب الأمين العام. فخلافا لما حدث في المرة السابقة ثمة تفاهم بين الدول الأعضاء يقوم على التزام الصمت بشأن الترشيح للمنصب الشاغر وترك هذا الأمر للبت بشأنه خلال الاجتماع المقبل لـ «أوبك»، إذ لم تبادر أي من الدول الأعضاء إلى ترشيح ممثل عنها مما ترك المجال واسعا أمام التفاوض والتفاهم الهادئ بين هذه الدول بغية تجنب الخلافات والتوصل إلى إجماع حول المرشح المقبل.

وضمن هذا السياق جاءت الزيارة الأخيرة التي قام بها رودريجيز إلى كل من السعودية وإيران في الأيام الماضية. وعلى الرغم من تأكيد رودريجيز أن زيارته تهدف إلى التباحث بشأن أوضاع سوق النفط العالمية قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري المقبل للمنظمة، إلا أن هدفها الأساسي ومثلما أكدته غالبية التقارير قد انصب على حشد الدعم لمرشح فنزويلي جديد لمنصب الأمين العام يحل محله. ومع أن رودريجيز لم يفصح علنا عن ذلك إلا أن بعض المصادر في العاصمة الفنزويلية ذكرت أن هذا المرشح هو فليكي روسي غويريرو، الممثل السابق لفنزويلا في «أوبك». وقد نقل عن وزير النفط السعودي، علي بن إبراهيم النعيمي، قوله في أعقاب اجتماعه مع رودريجيز إنه بحث مع الأخير مسألة اختيار المسؤول الجديد لقيادة «أوبك» مؤكدا أن المنظمة «لن تختلف بشأن اختيار الأمين العام وأن اتفاقا سريعا ووديا سيتم التوصل إليه لمصلحة «أوبك» حتى تستمر بالعمل بأفضل شكل ممكن».

وثمة إشارات من قبل بعض مسؤولي «أوبك» إلى أنه في حال اختيار مرشح فنزويلي لشغل المنصب الشاغر فإن ذلك سيبدد الخلافات التي نشبت في السابق بشأن هذه القضية. فقد نقل عن مصدر في المنظمة قوله «هناك محادثات جدية بين وزراء أوبك حول الحاجة إلى التفكير بدعم مسؤول فنزويلي آخر. ففي حال تولي فنزويلي أميناً عاماً جديداً فبإمكانهم أن يطمئنوا إلا أنه لن يسير على الضد من رغباتهم». ومما يدفع البعض إلى ترجيح كفة التوصل إلى اتفاق حول المرشح الفنزويلي هو حقيقة الدور الذي قام به رودريجيز نفسه أثناء فترة ولايته في المساهمة بتحقيق التماسك والانسجام في قرارات المنظمة خلال أصعب الأوقات التي تمر بها سوق النفط العالمية والتي اتسمت بالأزمات المتلاحقة التي عصفت بإمدادات وأسعار النفط. وقد تزامن هذا الدور مع تحول فنزويلا إلى عضو نشط داخل «أوبك» يدافع عن تحقيق أسعار مقبولة للمنتجين والمستهلكين ويؤكد ضرورة التزام الأعضاء بالقرارات التي تتخذها المنظمة والحرص الإنتاجية المحددة. ونجحت «أوبك» في عهده بأن تعمل كتلة واحدة في مجابهة الهبوط الذي طرأ على الطلب العالمي وقاد الأسعار إلى الانخفاض عن مستوياتها المستهدفة لتستطيع انتشار الأسعار من تلك المستويات وتعيدها إلى النطاق المستهدف. ومع ذلك فإن ما أظهرته البلدان الأعضاء من التزام بتجنب الخلافات حول هذه القضية يعزز احتمالات أن تستطيع «أوبك» وبسهولة تجاوز أي عقبة يمكن أن تعترض اختيار مسؤول لشغل منصب الأمين العام.



آفاق حل قضية تقسيم موارد بحر قزوين

بعد وقت قصير من فشل مؤتمر الدول الخمس المظلة على بحر قزوين الذي انعقد في نهاية الشهر الماضي في التوصل إلى اتفاق حول تقسيم موارد الطاقة الكامنة في مياه البحر، تعرضت الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف لضربة أخرى مؤخراً عندما لم تتكلم زيارة الرئيس الأذربيجاني إلى إيران في الاتفاق على أكثر من تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات أخرى عدا قطاع النفط. ومع اتجاه الدول الأربع إلى تسوية خلافاتها حول موارد بحر قزوين، تبقى معارضة إيران عقبة كبيرة أمام التوصل لاتفاق نهائي.

تقرير اقتصادي

خلافًا للآمال التي أعرب عنها مسؤولون إيرانيون وأذربيجانيون بإمكانية إزالة أهم العقبات التي تقف في طريق الاتفاق على تقسيم موارد الطاقة في بحر قزوين بين الدول الخمس المظلة عليه، وذلك من خلال توصل إيران وأذربيجان إلى حل للخلافات بينهما حول تلك القضية، أخفقت الزيارة الأخيرة التي قام بها حيدر علييف، رئيس أذربيجان إلى طهران نهاية الشهر الماضي في هذه المهمة. إلا أن ذلك لم يمنع مسؤولي البلدين من التعبير عن تفاؤلهم بإمكانية التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن حيث ينتظر أن يعقد البلدان اجتماعاً آخر خلال الشهر الحالي مخصصاً لمناقشة القضية في حين قالوا إن قمة أخرى ستجمع قادة الدول المظلة على بحر قزوين يجري التحضير لها لإقرار الوضع القانوني لبحر قزوين الغني بثروات الطاقة ولكن من دون تحديد موعد لهذه القمة. فقد نقل عن الرئيس الإيراني، محمد خاتمي، قوله «إنني متفائل جداً وأنا متأكد بأن المشكلة سوف تتم تسويتها بطريقة عادلة» في حين ذكر الرئيس الأذربيجاني، حيدر علييف، تفاهماً أفضل حول هذه القضية قد تم التوصل إليه بين إيران وأذربيجان.

واعتماداً على هذه التصريحات المتفائلة والجهود الحثيثة يمكن القول بأن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه القضية قد أصبح أقرب مما كان عليه في السابق. فعلى الرغم من بقاء الخلافات المتمثلة بالدرجة الأولى في الاعتراضات الإيرانية، إلا أن ثمة زخماً ملحوظاً في الجهود التي تبذلها الدول الخمس نحو تسوية قضية تقسيم موارد الطاقة في بحر قزوين بين الدول المعنية. إذ رافق انعقاد القمة الإيرانية-الأذربيجانية الإعلان عن قرب توصل كل من أذربيجان وروسيا إلى اتفاق نهائي بينهما تم التوقيع عليه أمس الأول حول تقسيم موارد بحر قزوين شبيه بالاتفاق الذي توصلت إليه في نهاية الشهر الماضي كل من روسيا وكازاخستان حول تقسيم الجزء الشمالي من بحر قزوين فيما بينهما. إذ



نقل عن علييف قوله قبل توجهه إلى طهران «إن روسيا وكازاخستان قد وقعتا اتفاقاً حول تقسيم مياه بحر قزوين وأعتقد أنه سيتم في يونيو توقيع اتفاق مشابه بين روسيا وأذربيجان». وقد تزامنت تلك التصريحات مع إعلان واشنطن عن دعمها لأي اتفاق أو اتفاقات تتوصل إليها الدول الخمس المعنية، وهي روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. فقد نقل عن ستيف مان، المبعوث الأمريكي إلى منطقة بحر قزوين قوله «إن المعنيين بهذه القضية سيجدون حلاً لها».

والمعروف أن الوضع القانوني لبحر قزوين، الذي تضع بعض التقديرات حجم الثروة التي يحتوي عليها بنحو ثلث الاحتياطي العالمي للنفط الخام، لا يزال محكوماً باتفاقيات موقعة في عامي ١٩٢١ و ١٩٤٠ بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق. غير أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أخفقت الدول التي نشأت عن هذا الانهيار ومعها إيران في الاتفاق على تقسيم موارد البحر. وتؤيد كل من روسيا وأذربيجان وكازاخستان تقسيم مياه البحر بين الدول الخمس إلى قطاعات وطنية تتناسب في حجمها مع طول ساحل كل بلد على البحر غير أن هذا الاقتراح يعني خسارة إيران لجزء كبير من حصة المناصفة التي تمتعت بها مع الاتحاد السوفيتي في ظل الاتفاقيات السابقة لعام ١٩٩١ ويترك لها حصة صغيرة لا تتجاوز ١٣٪ مما يدفعها إلى المطالبة بتقسيم متساوٍ ونسبة ٢٠٪ لكل دولة من بين البلدان المشاركة لسواحل بحر قزوين. والدولة الوحيدة التي تساند إيران في هذا المطلب هي تركمانستان رغم أن المسؤولين فيها أبدوا استعداداً للتوصل إلى «صيغة» يمكن أن ترضي الطرفين.

وقد أبدت إيران اعتراضاً قوياً على الاتفاق الموقع بين كازاخستان وروسيا حول تقسيم بحر قزوين ومن المتوقع أن تبدي اعتراضات مشابهة على الاتفاق المزمع توقيعه قريباً بين أذربيجان وروسيا. إذ ترى طهران أن الاتفاقيات الثنائية حول هذه القضية لا يمكن أن تؤخذ على أنها نظام قانوني لهذا البحر وأنها تعرقل المباحثات الخماسية بين الدول المطلة عليه للتوصل إلى اتفاق مشترك.

ومع ذلك يلمس المراقبون حرصاً وجدياً لدى الدول الخمس من ضمنها إيران بشأن ضرورة التوصل سريعاً إلى حل لتلك القضية بعد أن أصبحت عقبة أساسية أمام الاستغلال الكامل لثروات الطاقة الموجودة في بحر قزوين. إذ بات استمرار الخلافات يعرقل عمليات التنقيب والإنتاج في المناطق البحرية المتنازع عليها، وخصوصاً في الأجزاء الجنوبية من بحر قزوين حيث تبدي شركات النفط الدولية تردداً واضحاً في الاستثمار قبل أن ينجلي من أمامها الغموض الذي يكتنف الأوضاع القانونية للملكية للموارد. كما بدأت الخلافات تترك أثراً ملموساً في عمليات الإنتاج لم يكن ملحوظاً قبل سنتين أو ثلاث سنوات في حين أسهمت في عرقلة التقدم نحو إقامة مشاريع لمد شبكات من الأنابيب عبر البحر لنقل النفط والغاز الطبيعي من الأجزاء الشرقية منه إلى الأسواق الخارجية.



مع تغيير «القاعدة» أساليبها

خبراء: الحرب ضد الإرهاب تدخل مرحلة جديدة

يرى محللون أمنيون أن الحرب ضد الإرهاب قد دخلت منعطفاً جديداً بعد أن لجأت عناصر «القاعدة» وطالبان إلى تغيير تكتيكاتها بتكوين مجموعات صغيرة منفصلة عن بعضها بعضاً لتوجيه ضرباتها إلى أهداف أكثر تحديداً وأقل حجماً عن ذي قبل. ويخشى الخبراء من محاولة هذه العناصر استغلال الموقف المحتقن بين الهند وباكستان حالياً.

قالت مجلة «نيوزويك» إن «التدفق السريع» لعناصر تنظيم «القاعدة» وطالبان على باكستان هو أحدث دليل على أن الحملة ضد الإرهاب قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة، وأن الولايات المتحدة قد تشهد نوعاً جديداً من الحروب بعد أن عمدت العناصر الإرهابية إلى تغيير تكتيكاتها واتباع أسلوب الكر والفر. ولكن الخبراء يرون أن مصدر الخطورة لا ينحصر في ذلك بقدر ما ينحصر في مخاوف واشنطن والغرب عموماً خشية أن تعتمد هذه العناصر، إلى جانب العناصر الموالية لباكستان، إلى «صب الزيت على النار» واستغلال الموقف المتفجر بين الهند وباكستان في إضرار حريق نووي هائل في جنوب آسيا ليكون «أسوأ حركة تمرد إسلامية متشددة في المنطقة» على حد تعبير الفريق المتقاعد طلعت مسعود الضابط السابق بالجيش الباكستاني. بيد أن مسعود حذر الجماعات الإسلامية المتشددة من أنها «لن تستفيد شيئاً من وراء إضرار النار في المنطقة، وأن قوات الأمن الباكستانية لن تألو جهداً في ملاحقتها». وتخشى دوائر صناعة القرار في واشنطن من فشل جهودها الدبلوماسية الحثيثة المبذولة حالياً لنزع فتيل الأزمة بين الهند وباكستان إذا ما عمد أنصار «القاعدة» وطالبان إلى تشجيع الجماعات الباكستانية المتشددة الموجودة في الهند على شن هجوم كبير في المنطقة، أو قيامهم بشن هذا الهجوم بأنفسهم. ولعل هذه المخاوف تحديداً هي التي دفعت برئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجبايي إلى الغمز من قناة الولايات المتحدة بسبب ما اعتبره تساهلاً مع الحكومة الباكستانية، وتعهده بتوجيه رد «حاسم» في حال تعرّض بلاده لمثل هذه الضربة. ونتيجة لذلك، صرّح خبراء ومسؤولو الأمن القومي الأمريكي بأن قضية المواجهة الحالية بين الهند وباكستان قفزت إلى رأس قائمة أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا يستطيع المسؤولون الأمريكيون حتى الآن الجزم بوجود علاقة أكيدة بين «القاعدة» وما يحدث في كشمير حالياً، وإن كان هذا لا يمنع من وجود علاقة قوية قديمة بين هذا التنظيم والعناصر المتشددة

تقرير
عالمي



في الإقليم. ويمعن مسؤولون آخرون، ومنهم روهان جانرانتا خبير مكافحة الإرهاب، في التفاؤل مؤكداً أن ١٦ من بين ٢٥ من أبرز العناصر القيادية في التنظيم قد لقوا مصرعهم أو تم أسرهم، فيما فقدت طالبان ٢١ من بين ٢٧ عنصراً. ويقول فرانسيس تيلور، مدير إدارة مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية، إنه قد تم القبض على ١٦٠٠ عنصر من العناصر المشتبه فيها في ٩٥ دولة، أطلق سراح نصفهم ولكنهم يظلون تحت المراقبة الشديدة. كما أن الشبكات المالية «للقاعدة» تعرضت لضربات موجعة ومؤلمة يصعب معها تكرار سيناريو الحادي عشر من سبتمبر. هذا بالإضافة إلى التفاؤل بإمكانية نجاح الجهود الغربية في علاج الاحتقان الحاصل بين الهند وباكستان حالياً. ويميل المسؤولون الأمريكيون يوماً بعد يوم إلى تبني وجهة نظر مسؤولي الاستخبارات الذين أصروا منذ فترة طويلة على أن عدد العناصر الإرهابية البارزة لتنظيم «القاعدة» على مستوى العالم كان عدداً مبالغاً فيه بشدة، وأن هذا العدد لا يزيد على ٢٠٠ عنصر.

ويرى خبراء أمنيون أن تخطيط «القاعدة» لا يقتصر على باكستان وحدها، بل يتعداه إلى مناطق أخرى عديدة من العالم، حيث لجأت فلول التنظيم والعناصر الإرهابية الأخرى الموالية له إلى اعتماد أسلوب جديد يناسب ظروف المرحلة الحالية ويتمثل في تكوين مجموعات صغيرة يعمل كل منها على حدة ودون أي نوع من التنسيق مع المجموعات الأخرى، ولا يجمعها سوى رابط واحد يتمثل في كراهية الولايات المتحدة وتكريس مشاعر العداوة تجاهها. وأصبحت الأهداف الجديدة أكثر تحديداً من الناحية الجغرافية: باكستان، والحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة، والقواعد والأفراد والمنشآت الأمريكية في جميع أنحاء العالم. ويتوقف ضرب أي منها قبل الآخر على مدى توافر الظروف السانحة وبما يؤدي إلى إرباك الولايات المتحدة. ويصف هانز بيث، خبير مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات الخارجية الألمانية، الجماعات الإرهابية الحالية بأنها «القاعدة الجديدة»، وأن استراتيجيتها تقوم على «ضرب أهداف أقل أهمية» مثل الاعتداء على الأفراد والمنشآت.

ويقول الخبراء إن تغيير الأساليب والتكتيكات يعكس واحدة من أبرز السمات التي تتسم بها المنظمات والجماعات الإرهابية، وهي القدرة العالية، بل الفائقة، على التكيف وإعادة ترتيب صفوفها وأوراقها بمرونة مذهلة انحناء مؤقتاً للعاصفة وتحيناً للفرصة المناسبة لاحقاً. وعلى الرغم من الضربات الموجعة التي تلقتها «القاعدة» وطالبان وتفكيك أغلب الخلايا الإرهابية، إلا أن الخبراء يرون أن العبرة ليست بالكم، وأن الخطر الجديد القادم في فترة «ما بعد القاعدة» يتمثل في تشكيل خلايا عنقودية صغيرة من الصعب تحديدها وقادرة على التكاثر بقدر أكبر من السرعة والكفاءة عن أي وقت مضى. ولا يعني ذلك أن هذه الخلايا تفتقر إلى حسن التنظيم، بل ليس من قبيل المبالغة أن يصف الخبراء هذه الخلايا بأنها أدق تنظيمياً وأكثر خبرة وأشد دموية وخطورة من ذي قبل.



تكهنات حول صدام وشيك بين خاتمي ومجلس الشورى

مرة أخرى وقف الرئيس الإيراني محمد خاتمي ضد إرادة غالبية أعضاء مجلس الشورى، حيث منع نواب هذا المجلس من حجب الثقة عن وزير الإسكان عبدالعلي زاده وأفشل قرار النواب الداعين لعزل هذا الوزير المتهم بالرشوة والعمل لمصلحة مافيا الإسكان وإضاعة حقوق المواطنين وعدم إعطاء برامج واقعية لحل معضلة السكن لا سيما في المدن الكبرى.

وكان رئيس الجمهورية قد عارض كذلك قبل أسابيع عدة طرد وزير الصحة ورفض عزل وزير التربية والتعليم، ورفض أيضاً قبول استقالة وزير الخارجية كمال خرازي. ووقف الرئيس خاتمي ضد الداعين لعزل وزير النفط بيجن زنجانة المتهم بإعطاء تسهيلات تصل إلى ٨٦٠ مليون دولار لشركة «بتروبارس» التي تدار من قبل جبهة «مشاركت» ومنظمة الثورة الإيرانية الإصلاحية.

وكان خاتمي قد رفض حتى طرح مشاريع استجواب العديد من وزرائه، وظل يستغل كل حادثة ليدافع عن وزرائه بشكل مستمر، ويغطي على ضعف إدارتهم وسياستهم من خلال إعطاء أرقام غير واقعية عن المنجزات التي حققتها حكومته الحالية. ويؤكد نواب في مجلس الشورى أن ١٢ وزيراً من وزراء حكومة خاتمي الحالية «غير جديرين» ولا بد من عزلهم، لكن خاتمي يرفض مثل هذا الموقف، ويقول دوماً إن حكومته متجانسة وإنها حققت حتى الآن الكثير من الخطوات لمصلحة الشعب والنظام.

مواقف الرئيس خاتمي وإن كانت لا تتطابق مع شعاراته في مجال الديمقراطية واحترام آراء الشعب المتمثلة بمجلس الشورى، فإنها ستؤثر سلباً في شعبيته، وإنه يرفض الانتقادات ويطبق مبدأ احتكار السلطة، وهو الأمر الذي كان وما زال يروجه الإصلاحيون ضد التيار المحافظ.

ويؤكد المراقبون أيضاً أن مواقف خاتمي هذه سوف تضعف مكانته لدى مجلس الشورى وربما دفعت بعض النواب الإصلاحيين إلى الانتقال بشكل عملي إلى جبهة منتقدي الحكومة، حيث صار بعض النواب يعربون عن أسفهم وندمهم للتصويت سابقاً لوزراء خاتمي وحتى أنهم اعترضوا علانية على تدخل خاتمي غير القانوني في شؤون المجلس والمطالبة علانية بعدم حجب الثقة عن وزراء في حكومته وهو الأمر الذي يعارض بنود الدستور، ويؤكد أن خاتمي لا يلتزم أساساً بتطبيق أبسط حقوق نواب المجلس في سياق الدعوة لعزل الوزراء غير الجديرين، وهو الأمر الذي قد يتحول مستقبلاً إلى أزمة حادة بين مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية.

رهانات الانتخابات التشريعية الفرنسية

ينظر المراقبون باهتمام إلى الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تبدأ غداً، حيث تلعب هذه الانتخابات دوراً بارزاً في تحديد مستقبل المؤسسات، والرهان المصري واضح وحاسم في آن معاً. فإما أن يفوز الرئيس جاك شيراك بالأغلبية في الجمعية الوطنية وتعود الأمور إلى نصابها المؤسساتي التقليدي لمدة خمس سنوات من حيث المبدأ، وإما أن يفوز اليسار وهذا يضعف موقع الرئيس شيراك ويفرض مبدأ التعايش من جديد. ويبقى الاحتمال الأخطر توصل حزب الجبهة الوطنية (يمين متطرف) ليكون الحكم بين اليسار واليمين من خلال مجموعة برلمانية (نحو عشرين نائباً حسب توقعات لوبن، رئيس الحزب) مما يفرض على شيراك وخصومه إيجاد نوع من التسوية لتأكيد حكومة وحدة وطنية. سيكون من الصعب جداً على شيراك تحمل فترة جديدة من التعايش خلال خمس سنوات مقبلة تلي خمسة أعوام ماضية، ولذا شدد على وجوب نيئه أكثرية واضحة ليتمكن من تنفيذ برنامجه، وإذا حصلت المفاجأة وعاد اليسار فلا تستبعد استقالته أو احتمال دخول البلاد في أزمة سياسية مفتوحة.

يبقى الاحتمال الأرجح وهو أن يمنح الفرنسيون فرصة للرئيس شيراك عبر فوز معسكره، مما يعني العودة إلى قراءة تقليدية لمؤسسات الجمهورية الخامسة ونمطها شبه الرئاسي، حيث يحتل رئيس الدولة موقعاً مركزياً في صلب النظام. مع تخفيض مدة الولاية الرئاسية إلى خمس سنوات، سيؤدي فوز معسكر الرئيس إلى التحول نحو نظام رئاسي شبيه بالنظام الأمريكي. أما في حال فوز المعارضة، فهذا يعني سقوط الخصوصية الدستورية الفرنسية والانزلاق نحو نظام برلماني شبيه بالنظام الإنجليزي وغالبية الأنظمة السائدة في أوروبا.

لقد برهن شيراك منذ إعادة انتخابه وتشكيل حكومة جان-بيار رافاران عن رغبته باستعادة نفوذه والإمساك بأهم الملفات الداخلية مع دفعه باتجاه تشكيلة سياسية لليمين تحت اسم: «الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية».

قبل يوم من الجولة الأولى للانتخابات التشريعية، وكما يفيد العديد من استطلاعات الرأي، فإن اليمين يبدو في تفوق مع أنه لا يمكن استبعاد المفاجآت إذا أخذنا الدور الأول من الانتخابات الرئاسية كمثل على تقلب الناخبين أو تصويتهم العقابي إلا أن اليمين ينطلق نحو المعركة بثقة استناداً إلى مكسبي إعادة انتخاب شيراك، وتجاوب الجمهور مع الحكومة الجديدة وخطتها.

الأفغان يعلّقون آمالاً عريضة على «اللويا جيركا»

ساد الخوف والقلق والترقب أول انتخابات حرة تجري في أفغانستان منذ ٢٣ عاما. وعلى الرغم من المشكلات اللوجيستية والاتهامات المتبادلة بين المرشحين إلا أن المراقبين يؤكدون أن الأفغانيين واثقون من نجاح التجربة الوليدة التي تأتي في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة وحرارة للغاية. ومن المقرر أن يتم اختيار ممثلين عن «اللويا جيركا»، وهو مجلس الأعيان الذي يضم ١٥٠٠ عضو سيجتمعون في العاصمة الأفغانية كابول قريبا لاختيار رئيس جديد للبلاد وبحث سبل دعم عملية إحلال الأمن والسلام في البلاد التي مزقتها آلة الحرب الرهيبة على مدى أكثر من عقدين من الزمان. ويعلّق الأفغان آمالا عريضة على اجتماع «اللويا جيركا» الأسبوع الجاري في بلورة ملامح الخريطة السياسية لأفغانستان، «فمن دون اللويا جيركا لا يمكننا إحلال الأمن والسلام في أفغانستان، وداخل هذا المجلس يمكننا حل كل مشاكلنا» على حد تعبير وكيل عبد الوهاب، أحد القادة البارزين في إقليم هيلماند. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن الاجتماع المقرر عقده بعد غد سيتراسه الملك السابق محمد ظاهر شاه لاختيار حكومة انتقالية تدير شؤون البلاد خلال العامين المقبلين، ويأتي الاجتماع وسط حماس جارف ليس من المتوقع أن يعكر صفوه سوى الضغوط السياسية المتزايدة فيما يتعلق بنسب تمثيل القبائل الأفغانية داخل المجلس وبما يضمن لكل فصيل قدرا معقولا من المشاركة السياسية ورسم ملامح المستقبل السياسي. ويرى المراقبون أن هذه النقطة الأخيرة بالذات تشكل قبلة موقوتة قد تهدد التجربة الديمقراطية الوليدة، وذلك في ضوء العرقيات المختلفة وتعدد الولاءات.

وذكرت مجلة «نيوزويك» أنه اعتبارا من الغد (الأحد) تجري أربعة أقاليم تبدأ بزابل شمال شرقي قندهار عملية الاقتراع السري في الانتخابات التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة. وبالنظر إلى المخاوف خشية فرض أباطرة الحرب سطوتهم على العملية الانتخابية، تم تشكيل لجنة خاصة لفحص ودراسة أوراق المرشحين. وأوضحت المجلة أنه على الرغم من حداثة التجربة الديمقراطية بعد تاريخ طويل من الصراع سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ووجود مشكلات تتعلق بالجهل بإجراءات العملية الانتخابية وقواعدها، إلا أن الخبراء يبدون تفاؤلا بأن هذا الجهل يمكن تعويضه بالحماس الوطني الجارف في نفوس الأفغان المتعطشين لإعادة رسم مستقبلهم السياسي بما يلي طموحاتهم على المدى البعيد.



باحثون هنود يطورون أسلوباً جديداً للكشف عن البصمات

نجح باحثون هنود في تطوير أسلوب جديد للكشف عن بصمات الأصابع مما يسهل مهمة الشرطة الجنائية وخبراء الطب الشرعي في التقاط البصمات الخفية من مسرح الجريمة. وقال الباحثون في كلية العلوم التطبيقية النسائية الهندية إن الأسلوب الجديد هو الوحيد من نوعه في العالم للكشف عن بصمات الأصابع باستخدام صيغ كيميائية جديدة على شكل بخاخ تعتمد على صبغات ملونة غير مكلفة وغير سامة. وتعمل الطريقة الجديدة على تثبيت أيونات الكالسيوم الموجودة في العرق، وباستخدام الصبغات الفلوريسينية تلمع بصمات الأصابع في الظلام مما يساعد في الكشف عنها بسهولة. وبالمقارنة مع الطرق التقليدية فإن بصمات الأصابع الكاملة تكون واضحة تماماً في الطريقة الجديدة ويمكن رؤيتها بالعين المجردة، وتبقى لفترات زمنية طويلة ولا تتلف أو تختفي عند مسحها أثناء إظهارها على الورق.

جهاز يتولى استلام المشتريات في غياب صاحبها

بدأت المعدات الخاصة بالتبادلات الإلكترونية تدخل الأسواق الاستهلاكية في ظل الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية واعتمادها في التسوق. (بيربوكس) (BearBox) جهاز ذكي خاص بحفظ المشتريات الإلكترونية أو الأغراض التي يتم تسوقها عبر الإنترنت. يضع المستهلك جهاز (بيربوكس) خارج المنزل، حيث يجده الموزعون الذين يتولون إيصال وتسليم المنتجات إلى المنزل، ويتم حفظها بأمان في الداخل، ويتم إقفال الجهاز بحيث لا يمكن فتحه إلا عبر رقم سري شخصي.

فحاح استزراع أنسجة مستنسخة

نجح فريق من العلماء في استخدام تقنية الاستنساخ لإنتاج أنسجة يمكن استزراعها في البقر من دون أن ترفضها أجسادها. وتمكن فريق من العلماء في الولايات المتحدة من تصميم كلى صغيرة وقطع من نسيج القلب انطلاقاً من خلايا مستنسخة، واختبرها بنجاح على البقر. ويقول الفريق إن جهاز المناعة المتطور لدى الأبقار مكنها من تقبل الأنسجة المستنسخة، معربين عن تفاؤلهم من أن يقود ذلك إلى التوصل لإمكانية استخدام تقنية الاستنساخ في علاج البشر.



أهم الأحداث**وزاري "التعاون" يعقد اليوم في جدة**

يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون اليوم اجتماعهم الدوري الـ ٨٣ في جدة حيث يناقشون عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة بين العراق والكويت والعلاقات الخليجية مع إيران، إضافة إلى التوتر بين الهند وباكستان وقضايا أخرى إقليمية من أبرزها العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والمجموعات الاقتصادية الدولية، حسبما أوضح الأمين العام لمجلس التعاون.

لقاءات أساسية حول الشرق الأوسط في واشنطن بين مبارك وبوش

استقبل الرئيس بوش أمس الرئيس المصري حسني مبارك قبل أن يلتقي يوم الاثنين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، وقال إن هذه اللقاءات ستتيح له الإعلان عن استراتيجية لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط. إلى ذلك أعلن متحدث عسكري إسرائيلي أن مستوطنين إسرائيليين ومهاجما فلسطينيا قتلوا قبيل فجر اليوم في الهجوم على مستوطنة في جنوب بيت لحم.

تشيني يطالب باتخاذ إجراء ضد العراق

قال نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني إنه يجب ألا نسمح للعراق أبدا بأن يهدد الولايات المتحدة بأسلحة دمار شامل. وقال إن هناك خطرا متزايدا يتمثل بالجماعات الإرهابية التي تحصل على أسلحة دمار شامل من العراق. وقال إن التهديد الذي تمثله هذه الجماعات يتطلب رد فعل مدروسا.

صحيفة «الشرق الأوسط»: إيران تزيد ميزانية «الجهاد الإسلامي»

ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة اليوم أن إيران قررت رفع حجم مساعداتها المالية لعدد



من المنظمات المعارضة للسلام الفلسطيني-الإسرائيلي ورصد ميزانية خاصة لمساعدة بعض الشخصيات ممن فقدوا مصادر تمويل منظماتهم. ونسبت الصحيفة إلى مصدر وثيق الصلة بـ «الحرس الثوري» الإيراني قوله إن زعيم حركة «الجهاد الإسلامي» رمضان شلح اجتمع مرتين بالمرشد الإيراني علي خامنئي الأسبوع الماضي وتلقى وعوداً بأن تفصل ميزانية حركته عن ميزانية «حزب الله» اللبناني.

أرميتاج: الهند «عازمة على تحاشي الحرب» مع باكستان باكستان تسقط طائرة هندية من دون طيار

أفاد بيان رسمي في إسلام آباد أن باكستان أسقطت مساء أمس طائرة تجسس هندية من دون طيار كانت تحلق فوق مجالها الجوي. وفي الملف ذاته اعتبر مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج بعد محادثات مع رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي في نيودلهي أمس أن الهند «عازمة على تحاشي الحرب» مع باكستان وأن التوتر «قد خف قليلاً» بين البلدين حيال كشمير.

بوش يعلن رسمياً إنشاء وزارة للأمن الداخلي

فيما وصفه البيت الأبيض بالإصلاحات الأكثر جذرية في تاريخ الأجهزة الأمنية الأمريكية منذ أكثر من ٥٠ عاماً، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عزمه على إنشاء وزارة كبيرة للأمن الداخلي ودعا الكونغرس إلى دعم هذه المبادرة مساء أمس الأول في خطابه إلى الأمة. وأضاف بوش أن نحو مائة وكالة حكومية تتولى حماية البلاد حتى الآن، واقترح دمج هذه الوكالات في إطار وزارة واحدة.

قمة بطرسبرج تختتم أعمالها بميثاق لمكافحة الإرهاب

عقد زعماء كل من روسيا والصين وأربع دول من آسيا الوسطى قمة في مدينة بطرسبرج الروسية تهدف إلى زيادة التعاون الأمني بين دولهم وتعزيز الجهود لمحاربة ما يسمى بالإرهاب. واختتم رؤساء روسيا والصين وأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان محادثاتهم بتوقيع اتفاقية تعاون لمواجهة «الإرهاب الدولي».



شريط الأنباء

أبوظبي

* يرأس معالي راشد عبدالله وزير الخارجية وفد دولة الإمارات إلى اجتماع الدورة الثالثة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يعقد في مدينة جدة اليوم.

«وكالة انباء الامارات»

الرياض

* يقوم الرئيس الباكستاني برويز مشرف بعد غد بزيارة إلى السعودية تستمر يوماً واحداً يجري خلالها مشاورات مع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز نائب خادم الحرمين الشريفين، يطلعها خلالها على مجريات وتطورات الأحداث في قضية كشمير، وينتقل بعد ذلك إلى دولة الإمارات للغاية نفسها.

«صحيفة الشرق الأوسط»

عمان

* يزور العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بلجيكا الثلاثاء المقبل حيث سيلتقي العاهل البلجيكي الملك ألبرت الثاني، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، حسب ما ذكره المتحدث باسم الخارجية البلجيكية أمس.

«صحيفة الشرق الأوسط»

إسلام آباد

* قبل الرئيس الباكستاني برويز مشرف أمس استقالة عبدالستار عزيز خان وزير خارجيته التي عزيت لأسباب صحية وتردد اسم مليحة لودهي سفير إسلام آباد في واشنطن لخلافته. وذكرت شبكة «سي إن إن» أن مشرف سيجري تعديلاً وزارياً عقب استقالة عزيز التي تقدم بها الخميس الماضي بعد اجتماعه مع ريتشارد أرميتاج.

«وكالات»



طوكيو

* خرج الاقتصاد الياباني من الكساد، مسجلاً أعلى معدل نمو له في سنتين، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سريع الوتيرة قدره ٤,١٪ من يناير إلى مارس، أي بمعدل سنوي قدره ٧,٥٪.

«بي بي سي»

موسكو

* دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إسلام آباد إلى «وضع حد للنشاطات الإرهابية» التي قال إنها تأتي من الأراضي الباكستانية وتستهدف الهند وكشمير.

«الفرنسية»

لندن

* أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني أن المعارضة العراقية تؤيد احتمال إطاحة نظام الرئيس صدام حسين بمساعدة الولايات المتحدة. وقال لطيف رشيد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال طالباني إن «المعارضة العراقية بمن فيهم الأكراد تؤيد هذه الخطوة».

«الفرنسية»

مدريد

* دعا الاتحاد الأوروبي وعشر دول آسيوية أعضاء في الشراكة الأوروبية-الآسيوية أمس إلى وقف العنف بالشرق الأوسط وكشمير، وطلبت من أطراف النزاعين السير بحزم على طريق خفض التوتر.

«الفرنسية»

بروكسل

* دعا وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد دول حلف شمال الأطلسي إلى أن تلجأ إلى أسلوب الهجوم لتحاشي التهديد بوقوع هجمات إرهابية بأسلحة دمار شامل. وطالب وزراء دفاع الحلف في اجتماعهم أمس في بروكسل ببحث إجراء تعديل للحلف، وقال إنه يجب ألا يكون الدليل القاطع شرطاً مسبقاً لاتخاذ أي إجراء.

«وكالات»



محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وإلى عوامل تتعلق بالسياسات الاقتصادية لهذه الدول لا سيما غياب التعرف الجمركية الموحدة.

وتشكل التطورات الجارية وبخاصة منظمة التجارة الدولية (WTO) تحديات خطيرة لمختلف البلدان بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لذا فإن إيجاد مكانة لدول المجلس والدول العربية بشكل عام تحت مظلة الاصطفاف العالمي الجديد أصبح

ممكنا فقط في حال إيجاد السوق الخليجية وربما العربية المشتركة من خلال تكامل اقتصاديات دول المجلس بشكل خاص والدول العربية بشكل عام. ويتطلب تحقيق ذلك تحضير الأرضية اللازمة من أجل حل العديد من التحديات التي ستواجه دول مجلس التعاون في المستقبل.

وتمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرصا تاريخية لإيجاد مكانة بارزة لها بين دول العالم في ظل العلاقات الدولية المستجدة وذلك بحكم اعتماد العالم المتزايد على دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية لتلبية احتياجاته من الطاقة. وإذا ما أريد للتعاون الاقتصادي الخليجي أن يكون فعالا ومطلقا لتكتل اقتصادي واجتماعي خليجي فإن على دوله أن تستغل العوامل التاريخية والثقافية والحضارية المشتركة التي لا تتوافر بالكثافة نفسها في أي تكتل اقتصادي آخر من أجل إيجاد مكانة مرموقة لدول المجلس في عصر تقنية المعلومات، فالتعاون والتكامل الاقتصاديان هما المجال الأول الذي يمكن على أساسه قيام تكتل حضاري خليجي في القرن الحالي والذي ربما يكون نواة لتكتل عربي في المستقبل.

احتل التعاون في المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية أهمية بالغة في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن الجوانب الاقتصادية احتلت مكانة بارزة على جدول أعمال القمم الخليجية المتعاقبة على مدى الأعوام العشرين الماضية. واتخذ في هذا الجانب العديد من القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الخليجي،

وبخاصة إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام ١٩٨٣ وما تمخض عنها من إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس. وتزامن هذا التوجه الخليجي مع توجهات وتغيرات اقتصادية عالمية سريعة وأكثر جذرية مما همش التعاون الاقتصادي الخليجي الذي بدأ بطيئاً مقارنة بالتطورات الاقتصادية التي سادت العالم خلال العقدين الماضيين.

وشكلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام ١٩٨٣ أرضية جيدة لقيام تكتل اقتصادي خليجي يمكن لمكوناته الأساسية أن تنهياً للنضج مع بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أن الانعكاسات

الاقتصادية المترتبة على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تكن بالمستوى الذي تتطلبه تحديات المرحلتين الحالية والمقبلة من المنافسة الاقتصادية والثقافية والحضارية في العالم.

ومما لا شك فيه أن السنوات الأولى لقيام المجلس شهدت بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية واتخاذ العديد من القرارات المهمة، إلا أنه في السنوات العشر الماضية أصاب التعاون والتنسيق الاقتصادي الخليجي ما يشبه الجمود. وترجع أسباب هذا الجمود إلى عوامل موضوعية تتعلق بمحدودية تنوع الاقتصادات الخليجية



المؤلف: د. محمد عبدالرحمن السويدي
الناشر: مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الاستراتيجية

